ملخص البحث

نزارالّدين, ١٠٢٢٠٠٤١, العقوبات القانونية ضد سوء الخدمة على حافلة ركاب التنفيذي وفقا للقانون رقم ٢٢ سنة ٢٠٠٩ بشأن المرور ومفهوم النقل التعزير في المنظور الإسلامى, بحث جامعى, كلية الشريعة, قسم اللاإقتصادي الشرعي, فى الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج, المشرف: برهان الّدين سوسامتوا, الماجستير.

الكلمة الرئيسة: الخدْمة, الركاب, قانون العقوبات, مفهوم التعزير

خدمات النقل التجاري هو قطاع الأعمال الربح مهم جدا في الأنشطة المجتمعية الأوسع التنمية الوطنية، وخاصة في التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، في بعض الأحيان هذه الشركات لا يدركون تماما أفضل الخدمات للركاب ومستخدمي الخدمة الذين يجب أن يتم استيعابها بشكل جيد من قبل صاحب العمل خدمات. على سبيل المثال في هذا المثال يتعلق خدمات رجال الأعمال التنفيذيين حافلة في كثير من الأحيان لا تولي اهتماما جيدا لتحقيق حقوق والتزامات كلا الطرفين، سواء أصحاب العمل والخدمات للركاب. أما بالنسبة للحالات التي حدثت باعتباره المحرك في كثير من الأحيان لا ترتدي حزام الأمان، متهور، ومرفق ليس تماما هناك. تم العثور على حالات انتهاك أنها ينبغي أن يكون الحصول على عمل قانوني صارم في شكل العقوبة القانونية التي تعمل على تنظيم ومعاقبة خدمات النقل لأرباب العمل الذين لا يمتثلون للتشريعات المعمول بها.

ولهذا البحث، ثمة صياغة المشكلة، وهما: ١) مدى سوء خدمات الحافلات العقوبة القانونية التنفيذية وفقا للقانون رقم ٢٢ سنة ٢٠٠٩ بشأن المرور والنقل؟ ٢) كيف أن قانون العقوبات في القانون رقم ٢٢ سنة ٢٠٠٩ بشأن المرور والنقل منظور مفهوم التعزير في الإسلام؟ في حين أن هذه الدراسة تنتمي إلى البحث القانوني المعياري. النهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج إلى التشريع. أساليب تحليل البيانات هي بعض من المواد المستخدمة كدليل في تحليل المواد العملية أطروحة البيانات.

نتائج هذه الدراسة، أن القوانين والأنظمة التي تنطبق على وجه التحديد لترتيب خدمات نقل الركاب حافلات النقل التنفيذية لا تعمل بشكل صحيح، مما تسبب الظلم للمسافرين ومستخدمي الخدمات، فضلا عن الانتهاكات المستمرة لعقوبات القانون تحدث دائما. العقوبات القانونية بموجب قانون وفقا للمفهوم الإسلامي التعزير متطابقة مع المعايير عقوبة التعزير. مشكلة أخرى هي الإشراف على السلطات أيضا ليست فعالة جدا في تطبيق القانون لتحقيق العدالة لجميع الركاب. يجب أن تكون التشريعات قادرة على إعطاء الآثار الإيجابية في تنظيم وتطبيق القانون.